الأمم المتحدة

E/AC.51/2002/L.6/Add.25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
1 July 2002
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثانية والأربعون
١٠ حزيران/يونيه - ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢
البند ٩ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والأربعين

مشروع التقرير

المقرر: السيد اليخاندرو توريس **ليبوري** (الأرجنتين)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

البند ٤ (ج)

تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجهات المتعلقة بالسياسة العامة

١ - نظرت اللجنة، في جلستيها الثالثة والرابعة المعقودتين في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/57/68).

٢ - وقدم وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير.

020702 020702 02-45283 (A)
0245283

المناقشة

٣ - رحبت اللجنة بالتقرير ولاحظت أنه صريح ومباشر وشامل ومفيد، وهو يقدم تقييما نزيها لوظيفة التقييم، على النحو الذي تمارس به في الأمم المتحدة في الوقت الراهن. وأبديت بعض المخاوف بشأن عدم تقيد مديري البرامج، إلى حد كبير، بالنظم والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والميزنة والرصد، لا سيما فيما يتعلق منها بوظيفة التقييم. ولوحظ أن ثقافة التقييم لم تتأصل بعد داخل الأمم المتحدة، وأن التقييم لم يتم تعميمه و لم يحظ بما يليق به من أولوية.

٤ - وأبدت اللجنة أسفها لأن أغلب البرامج لم تُعِد، على ما يبدو، خطط تقييم شاملة على نحو ما يقتضيه النظامان الأساسي والإداري لتخطيط البرامج. ومما يؤسف له أن ١٥ برنامجا فقط قد اتخذت تدابير محددة تمكن الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المتخصصة ذات الصلة من استعراض نتائج التقييم. ورؤي أن الصلة بين أداء الإدارة وتخصيص الموارد ينبغي أن تكون أوثق. بيد أن الإشارة وردت إلى القرار الذي اتخذ، أثناء مفاوضات اللجنة الخامسة بشأن الميزنة المبنية على النتائج، بعدم الربط بين تخصيص الموارد والأداء والتركيز، عوضا عن ذلك، على استعراض العوامل التي تجعل أداء البرامج جيدا أو غير جيد.

٥ - وأيدت اللجنة دعمها لإيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتقييم الذاتي. ولاحظت أن بعض الإدارات قد استوفت مقتضيات التقييم الذاتي كاملة، وأعربت عن أملها في أن تحذو إدارات أخرى حذوها بمساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واقترح أن تقدم اللجنة توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تطلب إلى مديري البرامج أن يضطلعوا بانتظام بتقييمات ذاتية. وطُلب أيضا أن يُتبيَّن تكاليف التقييم الذاتي التي تتحملها الإدارة المعنية في الميزانية البرنامجية. وأبديت ملاحظات على المرفق الأول للتقرير، بشأن القدرات المتوافرة لدى الإدارات لإجراء التقييم وافتقار بعض البرامج الكبيرة إلى وحدات للتقييم، على ما يبدو، وأشير إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية نفسه يتضمن أربعة مُقيِّمين متخصصين. وأبدي رأي يدعو اللجنة إلى أن تشجع على تعزيز الأقسام التي تضطلع بالتقييم داخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦ - ورحبت اللجنة بتقديم مزيد من التدريب وبالجهود التي بذلها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في مجال التدريب على الميزنة المبنية على النتائج، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣١/٢٥ وأعربت اللجنة عن أملها في أن يتم إجراء تقييمات ذاتية بكفاءة في حدود الموارد المتاحة، عندما تكتمل منهجية الميزنة المبنية على النتائج. وطُلبت إيضاحات بشأن وقت صدور دليل التقييم المنقح. وتم التشديد على أن الميزنة المبنية على النتائج، بصيغتها

المعتمدة في القرار ٥٥/٢٣١، ينبغي أن تكون مكملة، وليس مناقضة، للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب.التقييم (ST/SGB/2000/8).

٧ - وقدمت استفسارات عما إذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أمعن النظر، عند إجراء تقييماته، في البرامج التي شهدت زيادة منتظمة في تخصيص الموارد أثناء فترة السنتين الماضية.

٨ - ولقي تخفيض عدد التقييمات المعمَّقة من تقييمين اثنين إلى تقييم واحد في السنة التأييد، حتى يكون بمقدور الهيئات الحكومية الدولية أن تستعرض التقرير قبل أن تستعرضه اللجنة. وحظي الاقتراح المبتكر الداعي إلى إجراء تقييمات حسب الموضوع بالترحيب. وأُشير إلى أن هذا النوع من التقييم سيكون مفيدا بوجه خاص في حالة الموضوعات الجامعة، كما أنه سيساعد على دعم إنجاز البرامج الشاملة. وطُلبت إيضاحات إضافية عن جدوى هذه التقييمات ونطاقها ومعايير اختيار موضوعاتها والموارد اللازمة لها. وطُلب تقديم مزيد من المعلومات عن تجارب الوكالات الأخرى التي تجري تقييمات حسب الموضوع، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثيرت مخاوف من تأثير اعتماد التقييمات حسب الموضوع على التوقيت الدوري للتقييم المتعمق في المستقبل.

٩ - وأبدي رأي مفاده أن وحدة التفتيش المشتركة ينبغي أن تشارك، بصورة أكبر، في إعداد التقييمات المعمقة، وذلك بغية الامتثال لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١٦ من القرار ٥٦/٢٤٥.

النتائج والتوصيات

١٠ - أعربت اللجنة عن قلقها من أن كثيرا من مديري البرامج لا يجرون تقييمات ذاتية على النحو الذي ينص عليه النظامان الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وشددت على أن رؤساء الإدارات والمكاتب مسؤولون عن كفالة تحقيق أهداف المادة ٧ من النظامين الأساسي والإداري بشأن التقييم.

١١ - وأشارت اللجنة إلى أن تنفيذ الميزنة المبنية على النتائج ينبغي أن يعزز أداء البرامج على نحو يستكمل نظام التقييم الحالي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١.

١٢ - ووافقت اللجنة على الاقتراح الذي ورد في التقرير بشأن تعزيز دور نتائج التقييم والداعي إلى أن تقتصر أنشطة التقييم المركزي التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقييم معمَّق واحد كل عام، مما يوفر بعض القدرات المتاحة لإجراء ما يلي:

(أ) تعزيز الدعم للتقييم الذاتي الذي تقوم به الإدارات والمكاتب الأخرى؛

(ب) إعداد تقييم واحد حسب الموضوع يتناول موضوعا جامعا من بين المجالات ذات الأولوية في أعمال المنظمة والواردة في الخطة المتوسطة الأجل.

١٣ - وأوصت اللجنة أن يقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ (أ) أعلاه، في إطار تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن فترة السنتين المتعلق بتعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجهات المتعلقة بالسياسة العامة.

١٤ - وإشارة إلى الفقرة ١٢ (ب) أعلاه، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية باقتراح موضوعات لتنظر فيها اللجنة، في دورتها الثالثة والأربعين، على أن تنظر اللجنة عندئذ في تكليف إحدى الجهات بإعداد مشروع تجريبي عن الموضوع. وستنظر الهيئات الحكومية المعنية في المشروع التجريبي لاحقا. وستدرس اللجنة جدوى المشروع التجريبي في دورتها الخامسة والأربعين.

١٥ - وأعادت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تكون أنشطة تقييم البرامج منسجمة مع أحكام المادة ٧-١ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

١٦ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة الجدول الزمني التالي للتقييمات المعمقة (التي ستعرض على اللجنة في دورتيها الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين، على التوالي):

(أ) قانون البحار والمسائل المتعلقة بالمحيطات؛

(ب) الإدارة العامة والمالية والتنمية؛

(ج) المستوطنات البشرية.